

مكانة الطفل في السياسة الحضرية: تأثيث الفضاءات العمومية في المدن الجزائرية
حالة الفضاءات العمومية لمدينة باتنة

The Status of the Child in Urban Policy: The Furnishing of Public Spaces in Algerian Cities
The Case of Public Spaces in the City of Batna

بوختاش بسمة^{1*}

¹ مخبر الطفل، المدينة والبيئة، جامعة باتنة 1، besma.boukhetache@univbatna.dz

تاريخ القبول : 2024/08/11

تاريخ الاستلام : 2024/07/25

ملخص: التأثيث الحضري يجمع العناصر المثبتة بالفضاء الحضري لغاية جمالية او وظيفية خدماتية تعكس من خلالها هوية المدينة وتمكن الفضاء الحضري من أن يصبح صالحًا للاستخدام، ان الاهتمام بنوعية هذه العناصر بالمدينة تؤدي الى تحسين نوعية الحياة الحضرية، وخلق بيئة مريحة تلبى احتياجات المستخدمين من جميع الشرائح بأفضل طريقة.

تهدف الدراسة للوصول الى فهم الاستراتيجية المتبعة في تأثيث الفضاءات العمومية بالمدن الجزائرية عامة من خلال تتبع القوانين التشريعية التي تنص على ذلك ومدينة باتنة خاصة من خلال اجراء مقابلات مع الهيئات التنفيذية القائمة على تسيير هذه الفضاءات، ومن جهة أخرى تم تتبع مكانة الطفل بهذه القوانين التشريعية وكيف تم تجسيدها في ميدان الدراسة.

ولتحقيق الهدف المرجو تم استخدام المنهج التحليلي لاستخلاص المعلومات من خلال قراءة مختلف النصوص التشريعية المتعلقة بتهيئة الفضاءات العمومية، وكذا تحليل المعلومات المستنبطة من المقابلة الميدانية للخروج بمكانة الطفل بهذه الفضاءات.

حيث خلصت الدراسة الى افتقار كلا الجانبين التشريعي والتنفيذي الى سياسة واضحة تضمن للطفل مكانة بالفضاء العام والعناصر المكونة له مما يستدعي الى إيصال الصوت للمشرع لاعادة النظر في القوانين التي تضبط تسيير الفضاءات العمومية وضمان حق كل شريحة عمرية بما والحرص على تنفيذها من طرف الجهات المعنية.

الكلمات المفتاحية: الطفل؛ السياسة الحضرية؛ التأثيث الحضري؛ الفضاء العمومي؛ مدينة باتنة.

Abstract : Urban furnishing is defined as the totality of elements installed in the urban space for an aesthetic or functional service purpose through which it reflects the identity of the city and enables the urban space to become usable, as it is an important element in the city in order to improve the quality of urban life and create a comfortable environment that meets the needs of users from all segments. In the best way.

The study aims to examine the strategy used in furnishing public spaces in Algerian cities in general by tracking the legislative laws that stipulate this and in the city of Batna in particular by conducting interviews with the executive bodies in charge of managing these spaces. On the other hand, the status of the child in these legislative laws and how they were embodied was traced. In the field of study.

To achieve the desired goal, the analytical approach was used to extract information by reading various legislative texts related to the development of public spaces, as well as analyzing the information extracted from the field interview to determine the child's status in these spaces.

The study concluded that both the legislative and executive sides lack a clear policy that guarantees the child a place in public space and its components, which calls for a voice to be heard by the legislator to reconsider the laws that regulate the management of public spaces, guarantee the right of every age group to them, and ensure their implementation by the concerned authorities.

Keywords (5 words): Child; urban policy; urban furnishing; public space; Batna city.

مقدمة:

اصبح تواجد الافراد بالمدن حاليا امرا بالغ الأهمية نظرا لما توفره لهم من خدمات وهذا ناتج عن التطور التكنولوجي الرهيب الذي يشهده العالم اليوم (Beyaz, C., & Asilsoy, B, 2019 29-36)، حيث يعيش نصف سكان العالم حاليا في المناطق الحضرية صرحت منظمة اليونسيف بأن واحداً من بين كل ثلاثة من سكان الحضر هو طفل أي ما يعادل حوالي مليار شخص، و نحن على مشارف سنة 2025 فإنه حسب تقرير منظمة الامم المتحدة فانه حوالي 60% من الأطفال في العالم سوف يعيشون داخل المدن في بيئات حضرية، ومع حلول عام 2050 فانه 70% من سكان العالم دون سن 18 سنة، وبهذا تصبح دراسة أثر المدينة بجميع مكوناتها على الطفل ذات أهمية كبيرة للباحثين من مختلف التخصصات في جميع أنحاء العالم. استوجب ظهور مصطلح "التأثير الحضري" سنة 1960 مصاحبه بظهور القوانين المحلية التي تضبط مختلف خصائصه وطرق الصيانة وتم تعميمها على مختلف دول العالم حيث صرح ميرلين وشوي أنه "مع ظهور هذه المكونات الحضرية تم تعزيز وظيفة الفضاء العام". (MERLIN.P, CHOAY.F ; p265).

الإشكالية :

تعتبر عملية تأييد الفضاءات العمومية من شوارع وساحات و حدائق احد الرهانات التي تواجهها المدن الجزائرية حاليا، والتي تقع على مسؤولية الجماعات المحلية وفق ما تنص عليه القوانين التشريعية من بينها المادة 124 من قانون البلدية 10-11 التي وضعت على عاتق البلدية تهيئة المساحات الخضراء ووضع العتاد الحضري بالإضافة إلى صيانتها في حالة التلف " الا ان الرهان الاكبر الذي يعتبر تحديا للجهات التنفيذية هو كيفية تلبية احتياجات جميع الفئات العمرية ودمج الاطفال بالفضاءات العمومية ، وفي هذا الصدد صرح العماري والمختص في التخطيط ward أنه ليس علينا تخطيط مدينة كل عنصر فيها وفق مقياس الأطفال ليتمكنوا من العيش بها، بل يجب تخطيط مدينة تدمج الأطفال في العيش بها وفق احتياجاتهم نعيش فيها نحن معهم، حيث يتضح ان نصيب الطفل من التأثير الحضري بالفضاءات العمومية لمدينة باتنة يكاد يكون محصورا في تأثير اللعب لا غير (boukhetache ,dib,2023) وذلك نظرا لاقتران مفهوم الطفل بالحاجة الى اللعب ، وهذا ما دفعنا الى طرح التساؤل التالي: ماهي مكانة الطفل في سياسة تأييد الفضاءات العمومية بالمدينة؟ وللإجابة على التساؤل استوجب علينا معالجة الموضوع برؤية من الجانب النظري والميداني على حد سواء.

1. مفاهيم الدراسة

- **السياسة الحضرية:** تعني مجموع القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومات والسلطات المحلية لتنظيم وتنمية المدن والمناطق الحضرية. تهدف السياسة الحضرية إلى تحسين جودة الحياة في المدن وضمان استدامتها عبر التخطيط الفعال لاستخدام الأراضي، وتوفير الخدمات العامة كالنقل والتعليم والصحة ودعم البنية التحتية ، وتحقيق التوازن بين التطوير الاقتصادي والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.
- **التأثير الحضري:** التأثير الحضري عبارة عن مجموع العناصر المثبتة بالفضاء العمومي، للاستجابة لحاجيات المستعملين تحت مسؤولية الجماعات المحلية. (Gyéjacquot, 2013, p. 13)

والتأثير الحضري يمثل جميع العناصر المتواجدة ضمن ذلك الفضاء والمثبتة على سطوحه ، وتتصف أغلبها بكونها صغيرة الحجم والمقياس بالنسبة للبيئة الحضرية ولكنها تتواجد بكميات وأعداد كبيرة ، لذا تكون لها أهمية بصرية مؤثرة جداً بالإضافة إلى أهميتها الوظيفية ، و الهدف منه هو توفير الراحة لمستعملي الشارع لجعله هدفاً وغاية في نفس الوقت وليس ممراً للحركة فقط، وبمعنى آخر أن عناصر التأثير الحضري هي من المكونات المهمة في البيئة الحضرية ، وتناسق هذه العناصر هي الأساس في اكتسابها قيم جمالية. (علاء الدين و آيت رشيد، 2011، صفحة 4)

من هنا يمكن القول بان التأثير الحضري هو واحد من أدوات التواصل الرئيسية للمدينة مع المواطنين، فعلى سبيل المثال : المقاعد ليست مجرد لوحة للجلوس فهي تعبر عن رغبة الإنسان في الراحة وتأمل مدينته ، و سلة المهملات ليست لرمي القمامة فقط فهي تعكس مدى سهر الفرد على نظافة مدينته.

- **الطفل:** جاء في نص المادة الأولى في وثيقة حقوق الطفل (اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة ، ونصت الاتفاقية على من هم الاطفال و حددت جميع حقوقهم ، ومسؤوليات الحكومات تجاههم. جميع الحقوق في هذه الاتفاقية مترابطة، وهي متساوية في الأهمية و لا يجوز حرمانهم منها على أن "الطفل" يُعرّف بأنه أي إنسان لم يكمل الثامنة عشرة من عمره ، إلا إذا بلغ سن الرشد قبل ذلك حسب القوانين المعمول بها، ويجعل هذا التعريف الفرد الذي يقل عن ثمانية عشر عاماً يُعتبر طفلاً وتتحمل الأسرة والمجتمع والهياكل التربوية والتعليمية مسؤولية رعايته

(2013, Nations Children's Fund (UNICEF) ، أما إجرائيا فيمثل مفهوم الطفل في موضوع الدراسة المستخدم الرئيسي لعناصر التأثير الحضري بالفضاءات العمومية للمدينة.

2. مكانة الطفل في السياسة الحضرية لتأثير الفضاءات العمومية :

إن الوصول الى مكانة الطفل بعملية تأثير الفضاءات العمومية للمدينة يفرض علينا التحري عنها في شقيها: التشريعي الذي يعتبر اداة هامة في إدارة وتسيير هذه العملية وضمان لكل فرد نصيبه من عناصر التأثير الحضري وتبيان كيفية حمايتها وصيانتها وحسن استغلالها، مروراً الى الشق التنفيذي الذي نستقي من خلاله التطبيق والسير الفعليين لهذه العملية ورصد مكانة الطفل بها.

● من الناحية التشريعية

تتمثل أدوات التهيئة والتخطيط الحضري على مستوى المدينة في كل من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS) ، حيث مكنتنا قراءة القوانين التشريعية المتعلقة بضبط هاتين الاداتين من جانب الفضاءات العمومية بالمدينة من الخروج بمجموع النصوص القانونية التالية:

● تصنيف الفضاءات العمومية من الناحية التشريعية:

حسب المادة 07 من القانون رقم 08/04 المؤرخ في 17 رجب الموافق ل20/07/2008 يعدل ويتم القانون رقم 30-90 المؤرخ في 01/12/90 المتضمن الاملاك الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 4. فان الفضاءات العمومية بالمدينة ذات الملكية العامة تشمل التالي :

-الحدايق

-شبكة الطرق وتدرجها داخل المدينة (يمكن التفصيل هنا بان الشوارع والممرات تندرج ضمنها)

-الحدايق والساحات

-المساحات الخضراء

-البساتين العمومية

حيث فصل المشرع الجزائري فيما يخص المساحات الخضراء من خلال القانون رقم 07/06 المؤرخ في 13/05/2007 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها (بيرم عايدة، 2018، ص8). أما فيما يخص الفضاءات العمومية التي يقع إنجازها على عاتق الخواص وتندرج ضمن التجزئات بمخطط شغل الأراضي (POS) فقد حددها المرسوم التنفيذي 91-176 المؤرخ في 91/05/20 المتعلق بكيفية تحضير رخصة التجزئة من خلال المادة 09 منه ، و التي تفرض على صاحبها إدراج المساحات الخضراء وميادين الترفيه.

● القوانين التشريعية الخاصة بالتأثير الحضري :

المادة 124 من قانون البلدية 10-11 (الجريدة الرسمية، القانون 10-11، مؤرخ في ديسمبر 1989 والمتعلق بتهيئة الفضاءات العمومية) التي وضعت على عاتق البلدية تهيئة المساحات الخضراء ووضع العتاد الحضري بالإضافة إلى صيانتها في حالة التلف "

● من الناحية التنفيذية :

للقوف على مدى مطابقة وكيفية تهيئة الفضاءات العمومية لمدينة باتنة (على غرار مدن الجزائر) وتزويدها بعناصر التأثير الحضري المناسب ، استوجب التواصل مع القائمين على الهيئة التنفيذية ذات الصلة (بعد قراءة مضامين وأهداف المادة المذكورة أعلاه) وإجراء مقابلة مع القائمين على ذلك بالمصلحة التقنية لبلدية باتنة ، ممثلة في رئيس مكتب المساحات الخضراء والأعضاء ، حيث تم لقاء مباشر مع أفراد العينة لمناقشة مضمون المقابلة التي أعدت سلفاً بغية الحصول على معلومات تساهم في توضيح الملاحظات والحيثيات والعوائق الممكنة التي تعرفها تهيئة الفضاءات المعدة لخدمة المستعمل بمختلف شرائحه والتي ينص عليها القانون 10-11 خاصة المادة 24 منه، لتستبان إشكالية الموضوع بدقة، ويرفع الستار عن الإجراءات المتبعة لتأثير الفضاءات العمومية ، تمت برجة هذه المقابلة سنة 2019 إلا أنه و بسبب جائحة كوفيد 19 حيث تم منع التجمعات بالفضاءات العمومية بمختلف أشكالها ، وذلك بعد صدور المرسوم التنفيذي 20-68 المؤرخ في 26 رجب 1441 الموافق ل 21 مارس 2020 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار الوباء، وبذلك تم إحياء المقابلة من جديد سنة 2023 نظراً لثبات الوضعية العامة لهذه الفضاءات وعدم حدوث تغيير عليها ، وكذلك عدم الوصول للإجابة للسؤال المطروح آنذاك.

3. منهجية البحث :

• الفضاءات العمومية والمساحات الخضراء بمجال الدراسة:

تتمثل في الفضاءات العمرانية المهيأة كمساحات للراحة والترفيه والالتقاء، كالحدايق والمساحات العمومية أين تم إحصاء ثمانية مواقع تتوزع على مجال الدراسة، وتستحوذ على مساحة عقارية إجمالية تقدر ب 4.19 هكتار، ما يمثل نسبة 5.90 % من المساحة غير المبنية، ونسبة 2.60 % من المساحة الإجمالية لمدينة باتنة، وهي نسب ضعيفة مقارنة بأهمية المجال ضمن الكلية العمرانية للمدينة ، وتتمثل أهم المساحات العمومية والحدايق الموجودة بمجال الدراسة فيما يلي:

الجدول رقم 1: الفضاءات العمومية بمجال الدراسة

التعيين	المساحة	درجة التهيئة
حديقة عمومية - المجاهد المجهول	4395	حالة جيدة
حديقة عمومية - المشتلة	11460	تفتقد للتهيئة
ساحة عمومية - ساحة الشهداء	3065	حالة جيدة
ساحة عمومية - 01 ماي 1945	3280	حالة جيدة
ساحة عمومية - حرسوس	3170	حالة جيدة
ساحة عمومية - ممرات بن بولعيد	3100	حالة جيدة
ساحة عمومية - الحرية	8120	حالة جيدة
ساحة عمومية - شارع الاستقلال	5385	حالة جيدة
المجموع	41975	/

المصدر: تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، 2019.

• خطوات إعداد المقابلة :

تم إعداد نموذج أولي يحتوي على مجموعة أشئلة تهدف لاستجلاء ما تعلق بالفضاء العمومي وكيفية تجسيد مبعغى واهداف القانون ذات الصلة حتيتكيف مع متزلبات المستعملين المستهدفين بموجبه وفي ظروف ومعطيات المدينة (باتنة) : الاحتماعية والعمرانية والمناخية... تم الاتصال بعد ذلك بالجهات المعنية بالمقابلة، حيث تلقينا ترحيب من جميع العمال بالمصلحة ولم تكن هناك صعوبات للوصول إلى الأشخاص المعنيين بالمقابلة، ليم تحديد موعد لإجرائها على مستوى المصلحة ، مضمونها:

• مضمون المقابلة:

بمقتضى المادة 124 من قانون البلدية "10-11" مؤرخ في ديسمبر 1989 والمتعلق بتهيئة الفضاءات العمومية "يقع على عاتق البلدية تأثيث الفضاءات العمومية بمختلف عناصر التأثيث الحضري" نرجو من جميع الفاعلين في عملية التأثيث الحضري الإجابة على الأسئلة المطروحة بكل موضوعية، هدفت المقابلة إلى الاستفسار عن ما هية مشروع تهيئة الفضاءات العمومية و الفاعلين في هذه العملية، كما تم الاستفسار عن الأسباب التي يقرر من خلالها القيام بعملية تهيئة هذه الفضاءات ، وانتقلنا الى الاستفسار عن كيفية دراسة احتياجات الفضاء العمومي من عناصر التأثيث الحضري وكيفية تصنيف احتياجات الفئات العمرية به-وخاصة منها الأطفال- بالإضافة الى المعايير المعتمدة في المصادقة على اقتناء عناصر التأثيث الحضري ، كما اهتمت المقابلة بمعرفة الأعضاء الفاعلون في اقتناء عناصر التأثيث الحضري.

• مناقشة نتائج المقابلة :

من خلال المقابلة مع السيد رئيس مكتب المساحات الخضراء وأعضاء اللجنة بالمصلحة التقنية لبلدية باتنة ، اتضح لنا أن عملية تأثيث الفضاءات العمومية كالحدايق والمساحات تحضى بأهمية بالغة في عمليات التهيئة الحضرية ، مكنتنا الإجابات من التوصل إلى سير عملية تأثيث الفضاءات العمومية التي تتم على النحو الآتي:

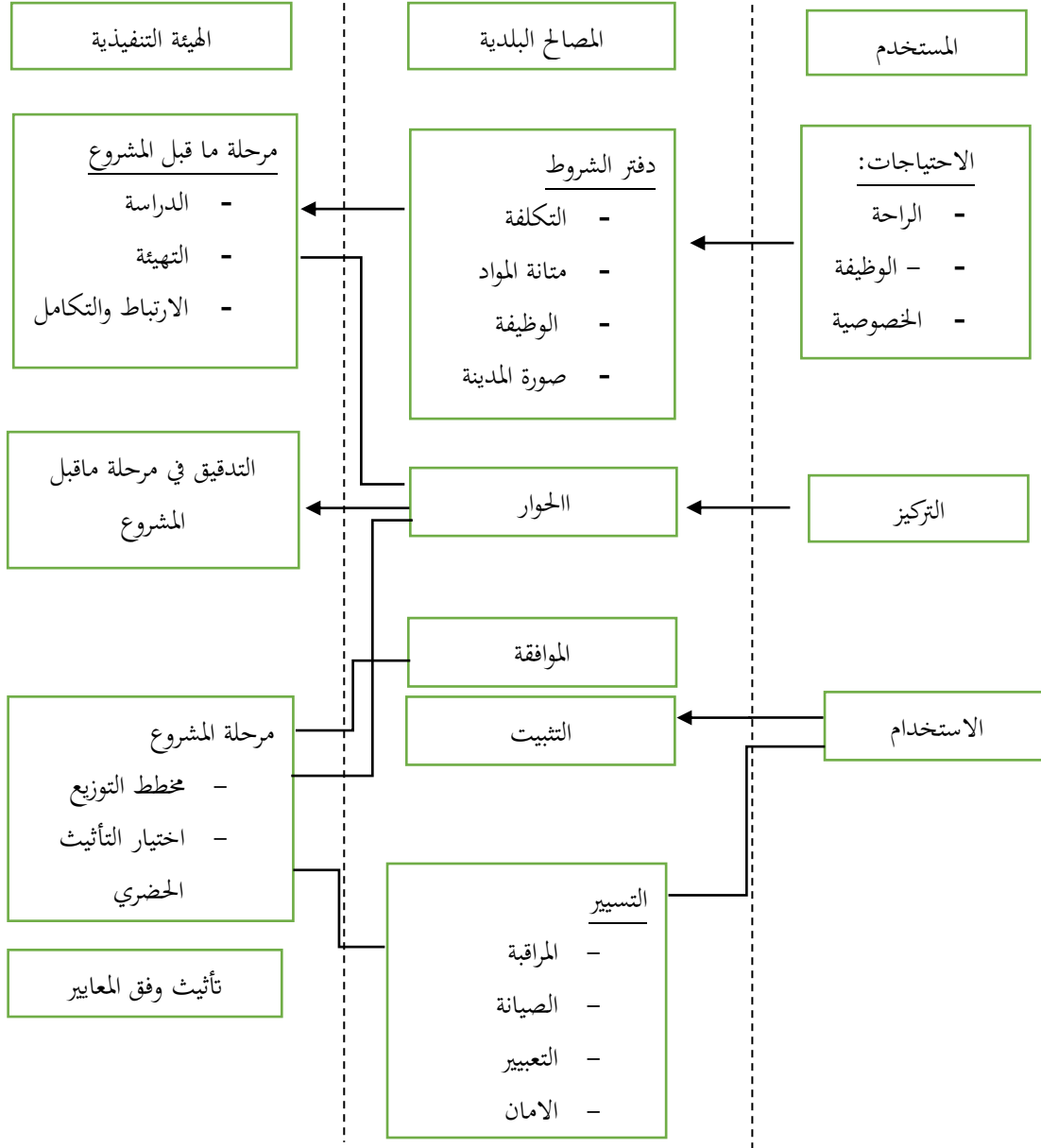
يعتبر مشروع التهيئة بعناصر التأثيث الحضري جزءا من مشروع التهيئة الكلية للفضاء العمومي ، حيث أن تهيئة الفضاء العمومي مهما كانت صفته في المدينة وتزويده بعناصر التأثيث الحضري يحتاج إلى دراسة العوامل الفاعلة في هذه العملية وتحديدها وتشمل فيما يلي:

مراعاة احتياجات الفرد من عناصر التأثير الحضري في ذلك الفضاء.

- تحديد العدد وطريقة التوزيع.
- اختيار التقنية المتبعة التي تساعد في ربح الجهد والوقت وتوفير المال.
- مراعاة الناحية الجمالية.
- تحديد طريقة الاستعمال.
- الاستدامة في هذه العناصر.

ويوضح المخطط أدناه مراحل سير هذا المشروع:

شكل رقم 1: مراحل سير عملية تأييد الفضاءات العمومية



المصدر: الباحثة بالاستناد إلى نتائج المقابلة، 2023.

• اعداد البرنامج:

الدراسة التحليلية التي تم إجراؤها تجعل من الممكن تحديد الاحتياجات ووضع برنامج حتى يتمكن صاحب المشروع من كتابة جدول الشروط، فالتأثير الحضري هو جزء مهم من عملية التهيئة حتى إذا تم تثبيته في نهاية المشروع، والمعايير المتعلقة بالتأثير الحضري والتي تؤخذ في البرنامج تتمثل فيما يلي:

- مواد الصنع الأساسية.
 - الاستعمالات: الراحة، اللعب، الحماية... الخ
 - الألوان.
 - الأشكال.
 - المتانة والمقاومة.
- اعداد مشروع التهيئة : تتم هذه المرحلة على شقين وهما:

- اختيار هيئة تنفيذية للمشروع:

وينصح بالاستعانة بمهندس معماري أو مهندس عمراي والبدء معه في العمل مع الحرص على التدقيق والمراقبة في سيرورة العملية، وكذلك الحرص على التحوار والنقاش بين مختلف الفاعلين في هذه العملية، والمتمثلين في كل من صاحب المشروع ومنسق المشروع ومصمم المشروع إلى مُنفذه، وفي مرحلة ما قبل المشروع لا بد من إدراج التأثير الحضري وذلك من أجل توزيع أفضل.

- اختيار التأثير الحضري:

إن اختيار التأثير الحضري يجب أن يتناسق والغلاف المالي المخصص له، وكذلك لا بد من التنسيق مع الصانع لضمان جودة المنتج ويوضح الجدول أدناه المعلومات المأخوذة في عملية اختيار التأثير الحضري والتي يجب أن توفرها الجهة المصنعة:

الجدول رقم 2: خصائص اختيار وتثبيت التأثير الحضري بالفضاءات العامة

المعايير	المعلومات	التفاصيل
الجهة المصنعة	احترام المعايير من حيث المتانة	الأمان في مواد الصنع والصبغات.
	مراجع التصنيع	فضاء صاحب العمل
	الاسم والعنوان	للمصنع وليس البائع
التأثير	وصف مفصل للمنتوج.	القياسات، الثقل، المواد.
	حدود الاستعمال	عدد الاستخدامات في وقت معين.
	الضمان	مدة وشروط الاستخدام.
مكان التثبيت	ملائمة التأثير للاستعمال المقصود في الفضاء العام.	//////////
	توصيات حول التأثير المختار.	
	القيود	
التثبيت	وصف القطع اللازمة للتركيب وفق مخطط التركيب.	وفرّتها وسهولة اقتنائها.
	المعدات اللازمة للتركيب	وفرّة الآلات الرافعة.
	تنظيم عملية التركيب	من حيث عدد الأشخاص المطلوبين في العملية.
الصيانة	المواد المطلوبة في العملية	وفرّتها وسهولة اقتنائها
	عدد التدخلات.	يتوافق وبند الضمانة.
	خدمة ما بعد البيع.	التواصل مباشرة مع المصنع.

المصدر: الباحثة بالاستناد إلى نتائج المقابلة، 2023.

• دفتر الشروط :

يحضر دفتر الشروط من طرف صاحب المشروع مع ضرورة التنسيق مع الجهة التنفيذية له، حيث يجمع دفتر الشروط كل الخصائص الوظيفية والتقنية التي تستجيب لمشروع التهيئة المراد إنجازها. كما يجب أن يستجيب دفتر الشروط لمطالب المستعمل للتأثير الحضري. حيث يوضح الجدول أدناه المعايير الواجب توفرها في التأثير الحضري:

الجدول رقم 3: خصائص التأثير الحضري

المتطلبات	المعايير	الخاصية
الوظائف والمعوقات.	خصائص وظيفية	الاستعمال
الاستجابة لمختلف الاستعمالات		
النوعية من حيث التنظيف والصيانة.		
إعطاء هوية للمدينة	الوظيفة	المظهر الخارجي
إعطاء هوية للفضاء العام		
جعله رمز له دلالة معينة		

المصدر: الباحثة بالاستناد إلى نتائج المقابلة، 2023

ويوضح الجدول أدناه دفتر الشروط المتعلقة بالخصائص التقنية للتأثير الحضري.

الجدول رقم 4: شروط انتقاء التأثير الحضري

المتطلبات	المعايير	الخاصية
تلاؤم الشكل مع مواد الصنع	مواد صنع التأثير الحضري	الاحتياجات
ملائمة طريقة التركيب		
المتانة نحو الصدمات والسرقة والتنظيف.		
الألوان الجذابة.		
التلاؤم مع أبعاد الفضاء والاستعمال	متانة التأثير الحضري	المعوقات
معيقات ميكانيكية (الارتفاع، الثقل، مدى مقاومة المواد)		
مقاومة الرياح، وثقل الثلج.		
تقنية صرف مياه الأمطار.		
مقاومة تغيرات درجة الحرارة		
عدم التعرض لخطر التكهرب	خصائص مكونات التأثير	الصيانة
سهولة تغيير المكونات		
تلاؤم المكونات فيما بينها		
عدد القطع المكونة للتأثير		
صلابة القطع المكونة للتأثير		

المصدر: الباحثة بالاستناد إلى نتائج المقابلة، 2023.

4. مناقشة نتائج الدراسة :

من خلال تحليل المادة 124 من قانون البلدية وواقع تأثيث الفضاءات العمومية في الجزائر، تتضح عدة نقاط رئيسية تتعلق بتأثيرات السياسات والتوجهات المتبعة في تأثيث الفضاءات العامة، وكذلك بعض الثغرات التي تؤثر على فعالية هذه السياسات في تلبية احتياجات مختلف الفئات العمرية خاصة الأطفال منهم .

● التحليل التشريعي والضغوط العملية:

المادة 124 من قانون البلدية في الجزائر تترك مجالاً واسعاً للهيئات التنفيذية فيما يتعلق بتأثيث الفضاءات العمومية، دون الدخول في تفاصيل دقيقة حول نوعية التأثيث ووظائفه، أو الفئات المستهدفة منه، حيث تركز المادة على الجوانب الأساسية المتمثلة في:

- تحيئة الفضاءات العمومية
- وضع العتاد الحضري
- وصيانته في حالة التلف

لكن دون تحديد معايير دقيقة لهذا التأثيث. هذا يمكن أن يؤدي إلى:

- غياب المعايير الواضحة: عدم وجود تفاصيل دقيقة حول نوع التأثيث ووظيفته يمكن أن يؤدي إلى تباين كبير في جودة ومستوى التأثيث بين المناطق المختلفة. كما أن عدم تحديد احتياجات كل فئة عمرية قد يسبب عدم توازن في توزيع المرافق والخدمات.
- فرص التلاعب: غياب المعايير الصارمة قد يفتح المجال أمام التلاعب في عمليات تأثيث الفضاءات العمومية ، مما يؤدي إلى تباين كبير في تلبية الاحتياجات الفعلية للسكان ، بما في ذلك الأطفال وكبار السن.

● أثر المشاريع التنفيذية على تأثيث الفضاءات:

استعراض مشروع تأثيث الفضاءات العمومية في مدينة باتنة يكشف عن عنصرين رئيسيين يؤثران على عملية التأثيث:

- الغلاف المالي: تُعتبر الميزانية المخصصة لتأثيث الفضاءات العمومية عاملاً حاسماً في تحديد نوعية التأثيث، غالباً ما يتم تخصيص الغلاف المالي لأعمدة الإنارة وحاويات النفايات باعتبارها من العناصر الأساسية التي تضمن الخدمات العامة، مما قد يؤثر على تخصيص الموارد لمرافق أخرى تعتبر ضرورية مثل مناطق لعب الأطفال أو أماكن الترفيه الأخرى.
- الخصائص التقنية لعناصر التأثيث: يولي المشروع اهتماماً لمواد الصنع الأكثر استدامة وسهولة الصيانة، هذه الخصائص تعزز من ديمومة الفضاءات العامة ولكن قد تؤدي أيضاً إلى التركيز على عناصر معينة دون مراعاة الاحتياجات الخاصة لكل فئة عمرية.
- الثغرات والآثار السلبية:

الثغرات الواردة في قانون البلدية والإجراءات التنفيذية تخلق عدة مشكلات:

- ✓ غياب تفاصيل محددة حول نوع التأثيث يمكن أن يؤدي إلى عدم توزيع عادل للعناصر بين مختلف الفئات العمرية. مثلاً، قد يتم تفضيل تأثيث بعض المناطق بأعمدة إنارة وحاويات نفايات على حساب توفير مرافق ترفيهية مناسبة للأطفال أو كبار السن.
- ✓ القصور في تلبية احتياجات الأطفال: كما أشار المرسوم 91-176، فإن إدراج ميادين الترفيه مهم، لكن عدم تحديد معايير واضحة لتأثيث هذه الميادين يفتح المجال للتلاعب وعدم تلبية احتياجات الأطفال بشكل مناسب.
- وينجم عنها عدم التوزيع العادل لهذه العناصر وما يقابلها من شرائح عمرية مما يؤدي الى ظمور مكانة الطفل بالفضاء العمومي وحصرها في بعض تجهيزات اللعب وهذا ما وضحته لنا المادة 9 من المرسوم 91-176 التي توجب صاحب التجزئة إدراج ميادين الترفيه والتي يقصد بها فضاءات اللعب وترك المجال مفتوح أمام تأثيث هذه الميادين مما سهل التلاعب في مسألة تأثيثها.

الخلاصة:

تطلب دراسة رصد مكانة الطفل بالاستراتيجية الحضرية لتأثيث الفضاءات العمومية بالمدن الجزائرية بما فيها مدينة باتنة ، وبحث ذلك ميدانيا الاطلاع بشكل مدقق على القوانين التشريعية التي تكفل هذه العملية ، إلا أن هذه القوانين لا تزال تفتقر للدقة والتفصيل في ضبط كل مرحلة من مراحل العملية ،بدءا بتحديد الشرائح العمرية ثم تحديد احتياجات كل منها على حدى ، لتأتي بعد ذلك مرحلة إسقاط تلك الاحتياجات وما يقابلها من عناصر التأثيث الحضري التي يظهر بوضوح أنها ليست مجرد عناصر زخرفية، بل تحمل دوراً حيويًا في تحسين استخدام وجاذبية الفضاءات العمومية، وتأثيرها يمتد لتلبية احتياجات وتفاصيل الحياة اليومية للمجتمع.

وفي هذا السياق، ينبغي تأكيد أهمية مراعاة احتياجات الأطفال في عمليات تصميم المدن وتخطيط الفضاءات الحضرية، حيث أن التكيف الناجح للفضاءات العمومية يتطلب فهماً دقيقاً لاحتياجات جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الأطفال. فإذا تم تضمين احتياجات الأطفال في العمليات التخطيطية، سيتم تحسين تجربتهم ومشاركتهم الفعالة في هذه الفضاءات و يُعزز التفاعل الاجتماعي الإيجابي ويسهم في نمو صحي ومتوازن للأطفال، مما يُسهم في بناء مدن أكثر استدامة وإنسانية. وبناء على ذلك يمكن طرح بعض المقترحات التي من شأنها رفع مكانة هذه الفضاءات وما تحمله من عناصر في سياسة التخطيط الحضري نذكر منها:

- إعادة النظر في القوانين التشريعية التي تضبط سياسة تسيير الفضاءات العمومية، و يستحسن إدراج المماريين والعمرايين إلى جانب المختصين في القانون في هذه العملية لضمان دقتها والوقوف على تفاصيلها.
- ضرورة اشراك المجتمع المحلي بما فيهم الاطفال في هذه العملية كون الفضاء العمومي موجه لخدمتهم وتلبية احتياجاتهم.
- على الهئية التنفيذية إدراج ما توصل إليه الباحثون في هذا المجال و إعداد دراسة شاملة لنوع الفضاء العمومي المراد أنجزه تشمل احتياجات الأفراد حسب كل شريحة عمرية، بالمقابل ترجمة هذه الاحتياجات بما يقابلها من عناصر التأثير الحضري.
- إنشاء قاعدة معلوماتية بواسطة نظم المعلومات الجغرافية لكل فضاء عمومي بالمدينة، تحمل كل الخصائص المتعلقة بعنصر التأثير الحضري مما يسهل عملية الصيانة .
- تسليط الضوء على شريحة الأطفال والحرص على دمجهم في تصميم الفضاءات العمومية بالمدينة باعتبارهم شريحة مهمة في المجتمع.
- دمج عناصر التأثير الحضري في الفكرة التصميمية للفضاء العمومي، ليس كعناصر تكميلية يتم وضعها بعد الانتهاء من عملية إنجاز الفضاء العمومي بل كعناصر اصاسية في التصميم.
- وضع معايير دقيقة ومحددة لتأثير الفضاءات العمومي، بما يشمل تفاصيل حول نوع التأثير ووظيفته والفئات العمرية المستهدفة.
- توزيع عادل للموارد: ينبغي أن تُخصص الموارد بشكل متوازن لتلبية احتياجات جميع الفئات العمرية، بما في ذلك تخصيص ميزانية ملائمة لمرافق ترفيهية وتعليمية للأطفال.
- إجراء تقييم دوري لمستوى تأثير الفضاءات العمومية وضمان صيانتها بشكل منتظم، لضمان استمرار تقديم خدمات جيدة للسكان بإصلاح هذه الثغرات وتطبيق توصيات مناسبة، تمكن من تحسين فعالية تأثير الفضاءات العمومية في الجزائر وضمان تلبية احتياجات كافة الفئات العمرية بشكل عادل وفعال.

الإحالات والمراجع:

1. الجريدة الرسمية. (1989). القانون 10-11 مؤرخ في ديسمبر 1989 والمتعلق بتهيئة الفضاءات العامة.
2. علاء الدين، عبد الرحمن حسن، وآيت رشيد، حميد. (2011). أثر تأثير فضاء الشارع على التوافق والانسجام في البيئة العمرانية. بغداد: معهد التكنولوجيا.
3. دIRM عابدة. (2018). النظام القانوني للمساحات الخضراء وعلاقتها بالطفولة في التشريع الجزائري، مجلة العمارة وبيئة الطفل، مخبر "الطفل، المدينة والبيئة"، جامعة باتنة1، 6-25.
4. كلثوم بيميمون، أي حضور لفضاء لعب الطفل في المدن الجزائرية في ضوء تحديات الثقافة الحضرية ، جامعة الشهيد حملة لخضر، الوادي، الجزائر، مارس 2014.
5. التعليق العام رقم 17 بشأن حق الطفل في الراحة ومزاولة اللعب، لجنة حقوق الطفل، افريل 2013.
6. المرسوم التنفيذي رقم 91/175 المؤرخ في 28/05/1991 يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء، جريدة رسمية، رقم 26.

7. المادة 07 من القانون رقم 08/04 المؤرخ في 17 رجب الموافق لـ 20/07/2008 يعدل ويتمم القانون رقم 30-90 المؤرخ في 01/12/90 المتضمن الأملاك الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 4.

8. المرسوم التنفيذي 91-176 المؤرخ في 28/05/91 والذي يحدد كيفية إنجاز رخصة التجزئة وشهادة التعمير وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة، الجريدة الرسمية، عدد 26

9. Bell, S. L., Foley, R., Houghton, F., Maddrell, A., & Williams, A. M. (2018). From space to place and back again: Children's perceptions of space and place in the changing urban environments of Cardiff, Wales. *Children's Geographies*, 16(6), 657-671.
10. Beyaz, C., & Asilsoy, B. (2019). Knowledge of green buildings and environmental worldview among interior design students. *INTERNATIONAL JOURNAL OF ADVANCED AND APPLIED SCIENCES*, 6(1), 29-36.
11. Boukhetache, B., & Dib, B. (2023). The use of SIG in studying the effect of the characteristics of playing equipments on the children's playing methods: Case of Ben Boulaid Square – Batna. *Architecture and Environment of Child*, 8(2), 31-39.
12. Jean Pierre Gyéjacquot. (2013). *meublier urbain*. Edition le moniteur. Paris. France.
13. Merlin Pierre و Françoise Choay. (1986). *Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement*. Paris: PUF.
14. Nations Children's Fund (UNICEF) (2013). *The State of the World's Children 2012: Executive Summary*. [pdf] Unicef.org [Accessed: 09 Sep. 2020]
15. United Nations (1989) *United Nations Convention on the Rights of the Child* [online] unicef.org [Accessed: 09 Sep. 2020]